



إلى السيدين:

وزير التجهيز والماء

وزير النقل واللوجستيك

الموضوع: حول الوضعية الإدارية والمالية لموظفات وموظفي الوزارتين.

السيدان الوزيرين المحترمين،

إن الارتباط الوثيق بين قطاعي التجهيز والماء والنقل واللوجستيك حتم علينا في المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتجهيز والنقل المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن نراسلكم بخصوص مطلب لطالما كان أساسيا في معظم لقاءات الحوار الاجتماعي، بحيث سبق وأن طرح باسمنا ونيابة عن جل موظفات وموظفي القطاعين والمتعلق بإعادة النظر في وضعتهم الإدارية والمالية بما ينعكس إيجابا على الأجور من باب العدالة الأجرية، بل والأكثر من ذلك أخذنا بعين الاعتبار الدور الكبير الذي يبذله موظفو القطاعين من مجهودات منوطة بمهامهم المنبثقة عن الاختصاصات المهمة والأدوار الحيوية التي يضطلع بهما قطاعي التجهيز والنقل، على حد سواء، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال ارتباطهما الوثيق بعناصر التنمية.

وإذ قوبل هذا الطلب بالرفض لأكثر من مرة بمبررات عديدة، ترتبط أحيانا بضرورة التريث إلى أن تتم مباشرة ما اصطلح عليه بالإصلاح الشمولي للوظيفة العمومية، وأحيانا بداعي الظرفية الاقتصادية الصعبة لبلادنا المتمثلة في محدودية الموارد المالية بميزانية الدولة مع وجود أولويات مرتبطة بالأوراش الاجتماعية المفتوحة، وإن كنا نتفهم هذه المبررات في حينه من باب الممارسة النقابية الوطنية المسؤولة الهادفة إلى الدفاع عن مصالح الموظف دون إهمال باقي المصالح الأخرى لوطننا والأولويات ذات البعد الاجتماعي على الخصوص التي يسعى لتحقيقها، وهو ما لم يعد ممكنا ومقبولا ولا مستساغا في ظل ما تعرفه مجموعة من القطاعات الوزارية من زيادات أجرية بالجملة لمختلف فئات الموظفين المنتسبين لها، الأمر الذي نثمنه بالمناسبة ونعتبره حقا تأخر استيفائه نظرا للظروف المعيشية الصعبة التي أصبح يعيشها الموظف العمومي.

السيدان الوزيرين المحترمين، إن الحس النقابي الجاد والصادق والوطني الذي لطالما تربينا عليه في مدرسة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب يدفعنا لمراسلتكم قصد اثاره الانتباه إلى التذمر والاحتقان الذي كان سائدا في أوساط الموظفين، في ظل الهيكلة السابقة واستمر إلى ما بعد فصل القطاعين.

لذا، ندعوكم السيدان الوزيرين إلى وضع المطالب ذات الأثر المالي في الملفات المطلوبة التي سبق وعرضت على أنظاركم ضمن أولى الأولويات، وبذل الجهد الكبير للاستجابة لهذه المطالب في أقرب الآجال، علما أننا في الجامعة الوطنية للتجهيز والنقل لازلنا بانتظار استئناف لقاءات الحوار الاجتماعي مع الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية لمعرفة مآل مخرجات اللقاءات السابقة، وكذا نقل اهتمامات الموظفين والموظفات وتوضيح وجهة نظرنا بخصوص بعض النقاط المضمنة في ملفنا المطلي وفقا للمستجدات، استباقا لأي خطوة نضالية قد تكون لها انعكاسات سلبية على القطاعين والاقتصاد الوطني عامة، ولعدم تكريس الفكر الرائج مؤخرا بأن استجابة الحكومة للمطالب ذات الأثر المالي لن يكون إلا تحت الضغط وبتوقيف وشل المرافق العمومية والمس بمبدأ استمراريتها.

وتفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام، والسلام.



إمضاء :

عبد الصمد العسولي

الكاتب العام

للجامعة الوطنية للتجهيز والنقل